واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر
- بين المقومات والمعوقات -
La réalité du développement local et de la bonne gouvernance en Algérie
-Parmi les éléments et contraintes-

تاريخ إرسال المقال : 2018/12/26 تاريخ قبول المقال للنشر : 2019/01/06

د. بن علي زهيرة / جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر

ملخص :

إن التنمية المحلية وترشيد الحكم المحلي هو أساس التنمية المحلية الشاملة، فمن المعلوم أن التنمية المحلية تسعى إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في المجتمع على المستوى المحلي. من خلال إشراك جميع أطرافه في صنع القرار، من أجل النهوض بالتنمية. ويعتبر الحكم الراشد بأبعاده وخصائصه ومتطلباته أحد أهم آليات والشروط لتحقيق أهداف التنمية المحلية. مما نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والتنمية المحلية، فلا يمكن تصور حكم محلي رشيد، ما لم يؤدي إلى تنمية محلية مستدامة. وبعيدا عن المظاهر السلبية التي يعيشها المواطن الجزائري من مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية وغيرها تسعى الجزائر جاهدة إلى ترشيد سياستها المحلية من خلال التنسيق المستمر بين مقومات التنمية المحلية ومتطلبات الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية ، المقومات ، الحكم الراشد ، المتطلبات ، المعوقات ، الحلول.

Résumé :

Le développement local et la rationalisation de la gouvernance locale constituent les fondements du développement global, il est connue que le développement local à pour objectif d'élargir les choix mises à la disposition des citoyens dans la société au niveau local et cela par la participation de toutes les parties dans l'élaboration de la décision locale afin de favoriser le développement.La bonne gouvernance avec ses dimensions et ses caractéristiques est considéré comme l'un des facteurs et des conditions les plus importants pour réaliser les objectifs de développement local.On constate donc qu'il existe un lien étroit entre la bonne gouvernance et le développement local. Car on ne peut s'imaginer qu'une gouvernance locale n'aboutit pas au développement local durable.Et loin des aspects négatifs dans lesquelles vit le citoyen Algérien y compris les aspects de la corruption administrative ainsi la bureaucratie et autres, l'Algérie cherche à rationaliser sa politique locale par la coordination continuelle entre les substances de développement local et les exigences de la bonne gouvernance.

Mots clés : Développement Local ; Les substances ; La bonne gouvernance ; Les obstacles ; Les solutions.

مقدمة:

إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من المتطلبات الاجتماعية القديمة، وقد حرصت أغلب المجتمعات في دول العالم على متابعتها والتأكد من العمل بها، باعتبارها وسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي للمواطن المحلي، من خلال توفير آليات لتحقيق ذلك سواء من حيث مشاركة المجتمع وأيضا من خلا الجهود الحكومية، إلا أن أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية. تمس مختلف مجالات الحياة، مع تنوع حاجات ومتطلبات كل مجتمع، ما جعلت من أهداف التنمية المحلية أكثر تشعبا وتنوعا. في حين يبقى الطرف المسؤول عن تحققها وفقا لخطط سياسية وهي الجماعات المحلية- الولاية والبلدية-، كما هو الحال في الجزائر. الطرف الأكثر معرفة بانشغالات المواطن عن قرب، نظرا لدور الرئيسي الذي منحه المشرع الجزائري من أجل ترقية المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع التطور المستمر لموضوع التنمية المحلية اتضح إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل مع البحث المستمر نحو آليات الأكثر فعالية لتجسيد مجتمع محلي على درجة عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبعا السياسية وحتى الثقافية. ظهر مصطلح الحكم الراشد الذي عرف استخداما واسعا من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية أصبح شرطا أساسيا لدعم التنمية المحلية كونه أكثر تعبيرا عن الإدارة العامة الفاعلة، وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المواطنين على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم دون أي شكل من أشكال البيروقراطية والمحسوبية. مع وجود آليات فعالة وبناءة لاتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة لمرونة المشاريع التنموية المحلية التي ستؤثر ايجابيا على حياة المواطنين بعيدا عن الفساد الإداري. ما يعنى انه لا يمكن تحقيق تنمية محلية حقيقية دون الأخذ مبادئ ومتطلبات الحكم الراشد.

والجزائر هي الأخرى تسعى جاهدة لترشيد حكمها من خلال استكمال المشاريع التنموية من خلال التنسيق بين مقومات التنمية المحلية وبين توفير متطلبات الحكم الراشد. وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نعالج إشكالية واقع العلاقة بين التنمية المحلية والحكم الراشد ومدى فعالية الإدارة المحلية التي هي أساس اللامركزية في الجزائر ومدى حرصها على دعم مبادئ الحكم الراشد في عملية التنمية الشاملة. لذا لمعالجة هذه الإشكالية حولنا تناولها من الجوانب الآتية:

أولا : مقومات التنمية المحلية

ثانيا : متطلبات تحقيق الحكم الراشد المحلي

ثالثا : معوقات التنمية المحلية

أولا: مقومات التنمية المحلية

بصرف النظر عن مجموعة من المقومات التي تعتمد عليها التنمية المحلية، والتي تشكل بمثابة عناصر لها إلا أن وجهات النظر الباحثين اختلفت في تحديد مرتكزات التنمية المحلية[1].فهناك جانب من الباحثين من أكد على أربعة أساسيات، تمثلت في التغيير البنائي أو البنياني والتي تؤدي دور وتأثير على مستوى التنظيمات الاجتماعية، تختلف عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع[2]. وهذا النوع من التغيير الناتج عن تحول في النظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي، يقتضي أنه سيحدث مؤسسات إنمائية متعددة ومتخصصة وعليه فإن التنمية المحلية تؤدي إلى تغيير بنائي.ولا يمكن تصور مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية ولا يتغير بناءه الاجتماعية.

إلا إن خروج المجتمعات المحلية من دائرة التخلف لا تتم إلا بحدوث دفعة قوية مستقلة، حتى تحدث تغيرات في المجتمع المحلي، وذلك لا يتحقق إلا بوجود إمكانيات

توفرها الحكومات من خلال النصوص القانونية الكافية لتحقيق ذلك، ومن خلال تهيئة الموارد المادية والبشرية الكافية.

وإلى جانب ذلك، تبقى الإستراتيجية الملائمة ضرورة لكل عمل وخطة تنموية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقيق التنمية المحلية، وهنا تتدخل الدولة من خلال مؤسساتها الوطنية المحلية ومشاركة المواطنين، وكافة أجهزة المجتمع لكي تتضافر الجهود نحو وضع إستراتيجية ملائمة ومحكمة من نفس المجتمع المحلي كي تتحقق أهدف التنمية باختلاف مجالاتها.

وفي نفس السياق لابد من استحداث قنوات ديمقراطية تتمثل في التنظيمات المحلية تتمتع بالصلاحيات الدستورية والقانونية، أهمها المجالس الشعبية المحلية المنتخبة كمؤسسات رسمية، دون تجاهل دور أطراف المجتمع المدني[3]، وبالتالي التنسيق بين الجهود الحكومية والشعبية، من خلال المقومات التالية تبرز لنا عناصر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المحلية ذلك من خلال:

- المشاركة الشعبية التي دون شك تمثل ركيزة من الركائز الأساسية لتنمية المحلية. ذلك أنها من أكثر الوسائل التنظيمية المساهمة في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى تجسيد فعلي لمبادئ الديمقراطية.
- فالمشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي،مادام أن كل تنمية حقيقية للمجتمع تتطلب مشاركة تلقائية للمواطنين، وذلك بتوحيد الجهود مع الحكومة، ولا يكون ذلك إلا من خلال قنوات المشاركة الانتخابية، من مشاركة المواطن في اختيار ممثليه على مستوى المجالس المحلية المنتخبة.

وهنا تلعب الأحزاب السياسية دورها في توعية المواطن في مدى أهميته في المشاركة في صنع التنمية الحقيقية على مستوى المجتمع المحلي، وبالتالي خلق وحدات محلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية لتحقيق تنمية حقيقية.

كما أن تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة في الوحدات المحلية من شأنه أن يدعم التنمية

المحلية مما نستنتج أن غياب المشاركة المحلية من شأنه أن يعيق عملية التنمية بكل مستوياتها مهما توافرت الآليات المادية والقانونية تضمن المشاركة المحلية[4].

ثانيا : متطلبات تحقيق الحكم الراشد المحلي

بالنظر إلى العديد من مظاهر الفساد وتدهور أداء الإدارة المحلية الجزائرية، دفع الفاعلين السياسيين في الجزائر إلى ضرورة القيام بعملية الإصلاح في كافة المجالات للحد من تلك المظاهر السلبية. وذلك من خلال الرجوع إلى أهم مبادئ وأبعاد الحكم الراشد الذي يحدد آليات تمكن جميع الأطراف بما في ذلك الموطنين من المشاركة في العملية التنموية، وباختلاف وجهات النظر بين الباحثين في مجال الحكم الراشد. إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدد أهم المعايير كمتطلبات ضرورية لتحقيق أهداف الحكم الراشد وكان ذلك على النحو التالي:

1- المشاركة : وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، وذلك من خلال تهيئة المناخ للمواطنين المحليين بطريق مباشر أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة لتعبير عن مصالحهم وطرح القضايا والمشكلات في إطار التنافس على الوظائف العامة، وبتالي تصبح المشاركة آلية لبعث الثقة، وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين وبتالي زيادة الخبرات المحلية.

2- الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في طار قواعد وعمليات وإجراءات التسيير وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع[5].

3- العدالة و المساواة : بحيث تتوفر الفرص للجميع ، بكافة أنواعهم وأجناسهم لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.

4- الحرص في التعامل مع الموارد: قادرة على تطوير الموارد والأساليب اللازمة لنجاح الحكم الراشد و إدامته؛ وذلك بمراعاة المعايير الآتية:

- تحمل اختلاف وتنوع و جهات النظر؛
- القدرةعلى استثمار واستغلال الموارد اللازمة للغايات الاجتماعية؛

- العمل على تقوية الآليات الوطنية و المحلية؛
- الكفاية والفعالية في استخدام الموارد أي حسن استغلال الموارد البشرية والمالية و المادية و الطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة؛
- تحث على الاحترام و الثقة للآخرين وللأطراف المكونة للحكم سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو الحكومة وتحمل وجهات النظر المختلفة[6].

5- حكم القانون ودولة المؤسسات: تعزيز سلطة القانون بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفذ بنزاهة ، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عادل من الأمن و السلامة العامة في المجتمع؛

6- الإدامة : وهي الإمكانية لإدامة التنمية الشاملة على المدى البعيد والتي تؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وتقليص حدة الفقر.

7- الشفافية : والتي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات.

8- المساءلة : يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أما الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة ،وكذلك أمام من يهمهم الأمر وأهم مصلحة في تلك المؤسسات، من أجل تحقيق ما يلي:

- القدرة على تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشاكل التي تواجه المواطنين في المجتمع؛
- التمكين والتخويل بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة المشروعة لتحقيقها وإنشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع؛
- تنظيمية بدلا من كونها رقابية بحيث تركز على نطاق الإشراف والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى؛
- القدرةعلى التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة بفعالية وكفاية.

9- الرؤية الإستراتيجية: من خلال توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها، والذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية الحالية والمستقبلية في المدى البعيد.

10- خدماتية : تهتم بضمان تقديم الخدمات الأساسية لقطاعات المواطنين المختلفة في المجتمع ، بخاصة ذوي الدخول المتدنية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأحياء الفقيرة من المجتمع[7].ومن كل هذه المتطلبات ينبغي الأخذ بعين الاعتبار معايير أخري من الضروري السعي وراء تحقيقها. تتمثل أساسا في اختيار المنتخبين والمواظفين وفقا لأسس ومبادئ النجاعة والشفافية وخاصة الكفاءة وضرورة تأهيلهم وتكوينهم وفقا لمستواهم ومؤهلاتهم من اجل تحقيق الأداء الفعلي لوظائفهم.

ثالثا : معوقات التنمية المحلية

بالنظر إلى عوامل التي تقف أمام التنمية المحلية فهي متشعبة ومتنوعة، فهناك من العوائق ذات طابع إداري والأخرى ذات طابع اجتماعي وسياسي، كما أن هناك من العوامل ذات طابع اقتصادي. دون أن نتجاهل المسببات الأمنية وغيرها من المعوقات التي تعيق عملية التنمية المحلية المستدامة.

أ- **المعوقات الإدارية:** تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي ظاهرة الروتين من البطء الشديد في إصدار القرارات وانتشار ظاهرة البيروقراطية وسيطرة الملحة الخاصة للمنتخبين اللذين يسعون الالتحاق بالمجالس المنتخبة من أجل ترقيات اجتماعية فقط وليس لخدمة مجالات التنمية لصالح المواطن. إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية المحلية الشاملة[8]، لاسيما على مستوى المجالس المحلية المنتخبة حيث تظهر سلوكيات توحي بعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلة وعدم الاحتكاك المباشر بالمواطن المحلي وإشراكه في عملية التنمية. إضافة إلى ضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحليين وهذا راجع إلى سوء تأطير وتجنيد الأحزاب السياسية، لاسيما سوء عملية الترشح من قبل الأحزاب التي أصبحت

تتوقف على نقص الكفاءات، مما تفرز لنا في نهاية المطاف مجالس محلية هشة وضعيفة وغير قادرة على استيعاب أهمية التنمية المحلية[9].

ب-المعوقات الاجتماعية والثقافية: تعتبر أزمة الثقافة السياسية والتنموية من المعوقات الحادة التي تسبب فشل المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، وهذا راجع إلى ضعف ونقص الوعي المحلي الحضري والريفي على السواء خاصة في أوساط فئة الشاب والمواطن بصفة عامة[10]، أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تعيق النمو المجتمعي المحلي إلى ظاهرة تزايد السكاني وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية[11]، ومن ثم انتشار ظاهرة البطالة وتفشى الأمراض وطبقات التحتية التي تستدعي المبادرة بمساعدات اجتماعية لصالحهم، وهذه المبالغ كان من الأحرى توجيهها إلى مشاريع الاستثمار التنموية المحلية وتوفير خدمات عمومية ضرورية مثل السكن والتعليم والغذاء والعمل والصحة والبيئة التي تعتبر من ضرورات حياة المواطن المحلي[12].

ج-المعوقات السياسية والاقتصادية: بالرجوع إلى طبيعة النظام الحزبي في الجزائر ومنذ انتخاب أول برلمان تعددي في تاريخ الجزائر المستقلة سنة 1997 نتيجة طبيعة النظام الانتخابي القائم على نظام التمثيل النسبي الذي يعمل على خلق مجالس منتخبة متعددة الأحزاب من ناحية كثرتها ومن ثمة هشاشتها، تسببت في خلق صراعات حزبية بين مختلف التشكيلات الحزبية المكونة للمجالس المنتخبة الولائية والبلدية[13].كما أن ضعف المناخ الديمقراطي السليم، وسيطرة العلاقات ذات الطابع التقليدي على اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية[14].

وفيما يخص العوائق الاقتصادية تتمثل في ضعف وسوء تسيير مصادر التمويل المالي المحلي، لاسيما مساهمات الدولة وسياسة تجميد المشاريع الاقتصادية، بالرغم من أن القانون يمنح حق الاقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية. إضافة إلى غياب سياسية التصدير المحلي وسوق المحلي مما يؤثر على الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد المالية التي تساهم بشكل كبير في إنعاش التنمية المحلية على مختلف المستويات[15].

وإذا ما راجعنا إلى الوضع في الجزائر، فنجد أن معظم الملاحظين يتفقون على أن الآليات والمتطلبات والمقومات التي يرتكز عليها عمل التنمية المحلية والحكم الراشد محققة إلى حد بعيد، مثلا في ما يخص المشاركة السياسية فهي مسموحة للجميع كما هو منصوص عليه دستوريا في الجزائر، من خلال تكريس الحق في الانتخاب وحق إنشاء الأحزاب السياسية لكن فيما يخص حكم القانون فمازال المجتمع الجزائري يعاني من أزمة العلاقات العشائرية في التوظيف واختيار المنتخبين داخل المجالس المنتخبة، إضافة إلى أزمة التلاعب بالصفقات العمومية وإدارة وتسيير المشاريع الاقتصادية التنموية سواء في القطاع العام أو الخاص.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل سياسة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كرسها المشرع الجزائري من خلال ترسانة من القوانين منذ 2008 لاسيما التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، والتي انعكست بشكل ايجابي من خلال الشروع في انجاز مشاريع التنموية التي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية المعزولة.

ومن الناحية السياسية يري العديد من الملاحظين في هذا الشأن أن الجزائر استطاعت انتهاج سياسة الإصلاح سواء في قطاع العدالة والتربية والتعليم، وكذلك إشراك المواطنين عن طريق أطراف المجتمع المدني طوعا من أجل تنمية البلاد. ولقد بات واضحا من خلال الإصلاح الدستوري لسنة 2016،[16] الذي أثبت عزم ونية المشرع الجزائري نحو تكريس أسس ومبادئ الحكم الراشد لنهوض السياسية الاقتصادية والتنموية في الجزائر، من خلال توسيع المشاركة السياسية لاسيما للمرأة الجزائرية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان، وخلق الانسجام بين المنتخبين داخل الهيئات المنتخبة وطنيا ومحليا. لكن لا زال هناك أزمة ضعف الثقافة السياسية وتنموية داخل المجتمع الجزائري من جهة، وغياب التسيير العقلاني للموارد والثروات وبعض مظاهر الرشوة والتبذير، التي أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير العديد من الهيئات الوطنية والمحلية. رغم صدور قانون يتفق مع أهداف الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد سنة 2006[17]، أخذت الجزائر بناءا علية جملة من التدابير لمكافحة هذه المظاهر[18].

الخاتمة:

إلا أنه تبقي مسألة الجهود التي تبادر بها الجماعات المحلية، تتعرض إلى الكثير من القيود والصعوبات. لاسيما على مستوى المجالس المحلية المنتخبة، التي في الأصل تخضع في معظم الأحيان إلى قيادات الأحزاب وبتالي ممثلين ليست لهم الدراية التامة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يتخبط فيها المواطن.

وقد أثبتت التجارب الانتخابية التعددية منذ 1997، العديد من مظاهر السلبية داخل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، خاصة إذا علمنا مدى الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة من معرفة مشاكل وهموم المواطنين، ولعل ظاهرة ضعف المشاركة الانتخابية التي شهدتها معظم المواعيد الانتخابية في الجزائر، تؤكد مدى سلبية أداء هذه المجالس رغم طاقتها التمثيلية، خاصة إذا علمنا أن مسألة تحقيق التنمية تجتهد في تحقيقها مجموعة من الأطراف والأدوار أهمها الجماعات المحلية التي تمثل امتداد لسلطة المركزية[19].

فالارتباط المجالس المحلية المنتخبة بالسلطة المركزية وتبعيتها في موازناتها وسياساتها وعملها بشكل عام أضعف دورها التنموي، كما أن النقص في التنظيمات والسياسات الإدارية والمالية التي تنظم وظائف السلطات المحلية وعلاقاتها بالحكومة المركزية تسببت في إضعاف القدرة البشرية المؤهلة، كما أن تقييد العائدات المالية للبلديات من النواحي القانونية، أدى إلى حالة قصور دور البلديات من الناحية الوظيفية على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، ولم يتوسع الاهتمام بالسكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

لذلك ينبغي تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية وهنا يظهر دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي ضمن هذا السياق لابد من تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد دور البلديات في ذلك.

كما لابد من اختيار المنتخبين والموظفين وفق أسس الإنصاف والكفاءة وليس على أساس الوساطة والمحاباة والمجاملات والانتماء العشائري والأسري، إضافة إلى

فرض تصريح الممتلكات للقضاء على الاختلاسات الغير مشروعة ضمان لحماية الممتلكات العمومية. كما لابد إضفاء الشفافية في التعامل مع المواطنين على نحو المرونة في تبسيط الإجراءات الإدارية ، وهنا يستدعي الأمر التقييم الدوري للقيادات المحلية[20].

الهوامش :

[1] لاطلاع عن ماهية التنمية المحلية الرجع بالتفصيل إلى حسين عبد القادر الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية مذكرة ماجستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان 2012.ص ص.47-64.

[2] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، دار غريب، القاهرة، 1977- ص110.

[3] منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، جامعة باتنة، 2010/2009، ص.19.

[4] انظر ناجي عبد النور دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر مجلة الأدب والعلوم الإنسانية جامعة سطيف العدد الخامس 2007 ص. 207. أنظر أيضا: بلقاسم نويصر التنمية المحلية التشاركية ودور المجتمع المدني في الجزائر مجلة الأدب والعلوم الاجتماعية العدد 14 2011.

[5] عنترة بن مرزوق عبدو، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الأسباب، دار جبطلي للنشر والتوزيع، 2009.

انظر أيضا بومدين طاشمة الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر .عن: الكر محمد بن مرزوق عنترة، الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر...بين المعوقات والمتطلبات، مجلة البحوث السياسية والإدارية العدد الثاني ص.49.

[6] جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، مداخلة في ملتقي التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 2008، الموقع الالكتروني:

www.univ-chlef.dz

[7] أنظر بالتفصيل: بن علي زهيرة، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015، ص ص.178.

[8] عثمان محمد غنيم مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي الطبعة الثالثة 2005 ص.90.

[9] أنظر حسين عبد الحميد رشوان التنمية اجتماعيا اقتصاديا ثقافيا سياسيا إداريا بشريا مؤسسة شباب الإسكندرية، 2018، ص.231.

[10] عمار جيدل، تفعيل دور الشباب في التنمية، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، 2008، ص.316.

[11] محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2009، ص ص. 75-77.

[12] سي الفضيل الحاج-بن عطة محمد، إشكالية التنمية المحلية، المجلة الاقتصادية لاقتصاد والإدارة، العدد 09، 2017، ص ص 169-171.

[13] خنفري لخضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص.26.

[14] منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، العدد 2، كلية الحقوق ، جامعة ورقلة، 2003، ص.41.

[15] حسين عبد المطلب، سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83، 2005، ص29.

[16] القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

[17] القانون 06-01، المؤرخ في 20 فيفري 2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،الجريدة الرسمية الصادرة في 03/08/ 2006.

[18] محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، مداخلة منقولة من الموقع الالكتروني الأتي:

-www.univ-chlef-dz

[19] أنظر بالتفصيل:بن علي زهيرة، تأثير النظام الانتخابي على التعددية الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 2008، ص ص. 172-174.

[20] الأخضر أبو العلاء الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد في دراسات الإستراتيجية الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع عدد 02 2006 عن ال وبن مرزوق عنترة، المرجع السابق، ص.51.